مذكرة مفاهيمية

حوارات المرصد التونسي للاقتصاد: قانون المالية 2023 تحت مجهر المجتمع المدني التونسي

التاريخ : يوم الخميس 29 ديسمبر 2022

التوقيت : على الساعة التاسعة صباحا

المكان : بنزل اللايكو تونس العاصمة

في 24 ديسمبر 2022، تم أخيرا نشر قانون المالية لسنة 2023 في الرائد الرسمية للجمهورية التونسية بعد انتظار طويل دون أي تفسير وفي الوقت الحالي دون نشر التقرير حول قانون المالية لسنة 2023 أو بقية الملحقات.

بعد أسابيع من النقاش حول طرق وأساليب وضعه وأحكامه المحتملة، يمنحنا القانون اليوم مزيدًا من التفاصيل حول التوجهات السياسية والاقتصادية التي سيتم اتباعها وكذلك حول حلول مشاكل المالية العمومية التي سيتم تطبيقها في سنة 2023.

وإن كان قانون المالية موضوع الكثير من الاهتمام والتوصيات من مختلف الفاعلين الاجتماعيين هذا العام، لأنه يأتي في سياق أزمة اجتماعية واقتصادية تفاقمت هذا العام، لا سيما ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية في أعقاب جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار سياسات التقشف في عام 2022. كما ترجع أهمية هذا القانون أيضا الى أنه الخطوة الأولى في العمل على منوال التنمية 2023 2025.

خفض عجز الميزانية أو الاستجابة للاحتياجات التنموية والاجتماعية والاقتصادية في تونس بأي ثمن؟ يظلّ هذا التساؤل المطروح دون إجابة حتى تاريخ 24 ديسمبر في سياق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، التي جعلت من هذا القانون شرطا مسبقا للقرض الجديد، في تعارض مع التصريحات السياسية بشأن حماية المقدرة الشرائية للتونسيين و حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وحتى تاريخ نشر القانون، لم تتوانى مختلف منظمات المجتمع المدني في تونس عن تقديم التوصيات، ولا سيما في مجال الجباية، وهي مسألة جوهرية بالنسبة للمالية العمومية عامة، وللتنمية الاقتصادية خاصة.

ينظم المرصد التونسي للاقتصاد يوم الخميس 29/12/2022 مائدة مستديرة للتحاور حول قراءة أولية لقانون المالية لسنة 2023 مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الواحدة بعد الزوال.

تتمثل أهداف هذه المائدة المستديرة في تحديد أهم تدابير قانون المالية لسنة 2023 مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبالتالي فك رموز التوجهات الرئيسية للدولة لسنة 2023.

ومن خلال هذه المناقشة، ستطرح عدة أسئلة هامة:

- إلى أي مدى تستجيب أحكام قانون المالية لسنة 2023 للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها التونسيون اليوم؟
- على صعيد الجباية، هل يمكن للتدابير التي وقع إقرارها أن تعزز حقًا تعبئة أكثر فعالية للإيرادات العامة للميزانية؟ هل تحقق هذه التدابير العدالة الجبائية المرجوة لمختلف دافعي الضرائب؟
- فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، هل يجدد قانون المالية لعام 2023 تدابير التقشف أم يعزز الدور الاجتماعي للدولة؟
- ما هي الأسئلة والتحديات التي سنواجهها مستقبلا؟

البرنامج

10.00 - 9.30	تسجيل الحضور
10.15 - 10.00	الكلمة الافتتاحية وتقديم البرنامج
11.45 - 10.15	حوار بين المتدخلين
12.30 - 11.45	نقاش عام مع الحضور
12.30	كلمة الختام
12.45	الغداء